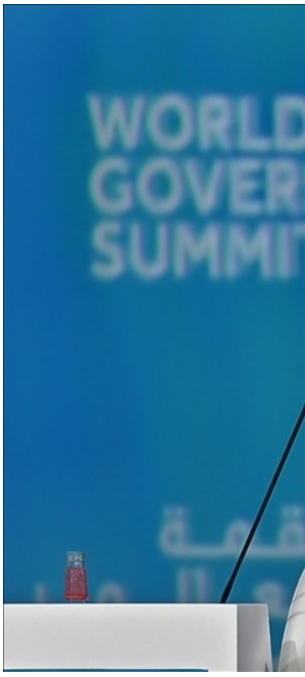
# وثائق تكشف: "بلير" أوقف محاكمة جنود بريطانيين أساؤوا معاملة عراقيين




كشفت وثائق تم نشرها في الأرشيف الوطني البريطاني عن تمسّك رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، بإبقاء الجنود المتهمين بإساءة معاملة المعتقلين العراقيين بعيداً عن المحاكم المدنية والمحكمة الجنائية الدولية.

تشير ملفات حكومية تم الكشف عنها حديثاً إلى أن رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مارس ضغوطاً على المسؤولين لمنع محاكمة الجنود البريطانيين المتهمين بإساءة معاملة المعتقلين العراقيين في المحاكم المدنية، وذلك وفقاً لتقارير وسائل الإعلام البريطانية يوم الثلاثاء.

تكشف الوثائق، التي تم تسليمها إلى الأرشيف الوطني في كيو، غرب لندن، أنه في يوليو 2005، كتب مساعد كبير إلى بلير يبلغه بأن المدعي العام قد التقى بمدعين عسكريين لمناقشة القضية المرفوعة ضد الجنود البريطانيين الذين يُزعم أنهم ضربوا بهاء موسى حتى الموت.

كان موسى موظف استقبال فندق عراقي توفي أثناء احتجازه لدى الجيش البريطاني في البصرة بالعراق في

سبتمبر 2003.

كان أحد المدنيين العديدين الذين تم احتجازهم في منشأة استجواب تابعة للجيش البريطاني وتعرضوا لسوء معاملة شديدة، بما في ذلك الضرب وتغطية الرأس ووضعيات الإجهاد.

كتب أنتوني فيليبسون، السكرتير الخاص لرئيس الوزراء آنذاك للشؤون الخارجية: "على الرغم من أنه إذا شعر المدعي العام أن القضية من الأفضل معالجتها في محكمة مدنية، فإنه يستطيع أن يوجه وفقًا لذلك".

وضع بلير خطاً تحت الفقرة وأضاف: "يجب ألا يحدث ذلك!"

وبعد ذلك بعامين، تمت محاكمة العريف دونالد باين، الذي أساء معاملة موسى وغيره من المدنيين بوحشية في مركز احتجاز في البصرة في سبتمبر 2003، أمام محكمة عسكرية وأصبح أول جندي بريطاني يُدان بارتكاب جريمة حرب.

اعترف باين، الذي سُجن لمدة عام وطُرد من الجيش، بضرب وركل مدنيين ملثمين ومقيدين بالأصفاد، وقيادة ما أسماه "الجوقة"، وضرب السجناء بالتتابع، حيث شكلت أنينهم أو صرخاتهم "الموسيقى".

وقد اعترف بمعاملة المدنيين العراقيين معاملة غير إنسانية – وهي جريمة حرب بموجب قانون المحكمة الجنائية الدولية لعام 2001.

يبدو أن الملفات التي تم الكشف عنها حديثًا تُظهر حرص بلير على ضمان عدم محاكمة الجنود البريطانيين الذين يواجهون مزاعم بارتكاب مخالفات في العراق في المحاكم المدنية أو من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

أوصى فيليبسون بأن يطلب بلير من وزارة الدفاع والنائب العام تقديم مذكرات حول التغييرات المقترحة على التشريعات وتقييم لكيفية عرضها حتى تتمكن الحكومة من تجنب اتهامها بجعل من المستحيل على القوات العمل في منطقة حرب.

كتب بلير رداً على ذلك: "علينا، في الواقع، أن نكون في وضع لا تتدخل فيه المحكمة الجنائية الدولية

ولا النيابة العامة. هذا أمر ضروري. لقد تعاملت وزارة الدفاع مع هذا الأمر بشكل مؤسف."

في وقت سابق، أخبر فيليبسون بلير أن وزارة الخارجية تتوقع من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يقرر ما إذا كان سيشرع في تحقيق رسمي بشأن العمليات العسكرية البريطانية في العراق. وكتب بلير في الهوامش: "هذا أمر بالغ الأهمية".

في عام 2020، تخلت المحكمة الجنائية الدولية رسمياً عن تحقيق طويل الأمد في مزاعم ارتكاب القوات البريطانية جرائم حرب في العراق بين عامي 2003 و2008.